

الموضوع : المرأة العربية و المشاركة السياسية		مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث
الرقم :	موقع الواب : www.wonews.net	المصدر : وكالة أخبار المرأة
البلد : المغرب	التاريخ : 2013-10-13	
العدد و [ص] :		

ترحيب كبير بإنصاف حكومة بنكيران للنساء المغربيات

" الرباط - " وكالة أخبار المرأة

ترك الإعلان عن تشكيل حكومة جديدة ارتياحا كبيرة لدى المغاربة وخاصة النساء اللواتي اعتبرن أن التشكيلة الجديدة أكثر إنصافا لهن، حيث تم رفع عدد الوزارات في النسخة الجديدة إلى ست، فيما اقتصر عددهن على واحدة في التشكيلة السابقة.

وعين العاهل المغربي الخميس حكومة جديدة برئاسة عبد الاله بنكيران تضم 39 وزيرا، وذلك بعد انسحاب حزب الاستقلال من الحكومة في تموز/يوليو 2013.

وكان الوزراء الستة التابعون لحزب الاستقلال الذي كان ابرز شريك للاسلاميين في الحكومة، قدموا استقالاتهم في تموز/يوليو 2013 ما تسبب في ازمة حكومية استمرت لأشهر.

وأعربت وزيرة التضامن والأسرة بسيمة الحقاوي عن سعادتها لتعيين خمس وزيرات إضافيات في الحكومة الجديدة وقالت الوزيرة (التي كانت المرأة الوحيدة المعينة في حكومة بنكيران) خلال مداخلة في أعمال المنتدى الأول "المغربيات العالم بالرباط ان ارتفاع عدد الوزارات من واحدة الى ستة "مؤشر على التفاعل

وأضافت أن هناك أملا "في تمكين المرأة في المناصب السامية والعليا"، مشيرة إلى أن المغرب يشهد تطورا يوميا في مجال ترسيخ حقوق المرأة وتنشيط المسار الديمقراطي

وكان بنكيران أكد قبل أيام أن الحكومة الجديدة ستشهد نسبة تمثيل أكبر للنساء، مضيفا أنه تم تعيين 38 امرأة في مناصب عالية من بين 300 تعيين قامت بها الحكومة

واشادت الصحافة المغربية بزيادة نسبة النساء في الحكومة الجديدة، وكتبت صحيفة "طنجة 7": "كانت المفاجأة الكبرى التي أعلن عنها الخميس 10 أكتوبر، تزامنا والعيد الوطني للمرأة المغربية، هي عدد النساء اللواتي التحقن بالتشكيلة الجديدة للحكومة المغربية إذ برزت الأسماء الأثنوية في خطوة غير مسبوقة في العالم العربي فاصبح

"المغرب اول حكومة عربية تتضمن 6 وزيرات

فيما كتب محمد إنفي في صحيفة "الخبر": "يمكن اعتبار هذا الحضور النسائي الوزان (في الحكومة) ثمرة لردود فعل "الرأي العام على الغياب شبه الكلي للمرأة في النسخة الأولى لحكومة بنكيران

وكانت رئيسة اللجنة المركزية للمناصفة وتكافؤ الفرص بالمغرب سمية بنخلدون تساءلت عن "ضعف" ان نسبة تولى

.المرأة لمناصب قيادة في البلاد

وأكدت في تصريح صحفي قبل أيام أن الدستور المغربي ينص على السعي للمنافسة بين النساء والرجال وتشجيع تكافؤ الفرص، و"كذلك القانون المتعلق بالتعيين في المناصب السامية الذي نص صراحة على اعتماد معيار".
"المنافسة ضمن معايير اختيار المرشحين، إلى جانب الخطة الحكومية للمساواة في المناصفة
وكانت الحكومة المغربية في أيار/مايو الماضي أعلنت عن خطة للمساواة بين الرجل والمرأة أسمتها "إكرام في أفق
المنافسة"، ويمتد تنفيذها حتى 2016، موعد انتهاء مدة الحكومة الحالية.